

Distr.: General  
03 May 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني  
بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت  
رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩

مساهمة من الاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
المعني بالتنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه المساهمة المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية  
المستدامة من الاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية  
المستدامة، الذي عُقد في سانتياغو في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280519 210519 19-07433 (A)



[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية]

## استنتاجات وتوصيات الاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

نحن الوزراء والممثلين الساميين المشاركين في الاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، المعقود برعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في سانتياغو في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الذي يواكب نهاية دورة السنوات الأربع الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

١ - **نؤكد من جديد** التزامنا بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما يكفل ألا يترك أحد خلف الركب، وبما يشمل أهدافها وغاياتها التي تتسم بالتكامل ولا تقبل التجزئة وتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - ونشدد على أن الخطة تركز على البشر وتتميز بالشمول وتفضي إلى التحول، وعلى أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، فالوصول أولاً إلى أكثر الأشخاص تحلفاً عن الركب وتمكين من يعيشون في أوضاع هشّة أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة،

٢ - **نؤكد من جديد أيضاً** أن خطة عمل أديس أبابا، التي تستند إلى توافق آراء مونتييري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨، توفر إطاراً عالمياً لتمويل التنمية المستدامة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ يدعم تلك الخطة ويكملها ويساعد في توضيح سياق سبل تنفيذها من خلال سياسات وإجراءات عملية تهدف إلى تحقيق غاياتها؛ ونسلّم بأوجه التآزر بين اتفاق باريس، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في كيتو بإكوادور، ومسار ساموا، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ونوصي بمزيد من التعزيز للتعاون المتعدد الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل التنفيذ الفعال للوكوك المذكورة؛ ونرحب بما تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من إسهامات عديدة ومن دعم على الصعيد الإقليمي، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ونكرر تأكيد ضرورة أن تفضّل أنشطتها بطريقة متماسكة ومنسقة وتتماشى مع السياسات والأولويات الوطنية،

٣ - **نؤكد من جديد كذلك** جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ومنها، ضمن مبادئ أخرى، مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان،

٤ - **نحيط علماً** بتأييد عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي<sup>(١)</sup> للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية،

(١) الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وبربادوس، وبليز، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسورينام، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهاتي، وهندوراس.

- ٥ - **تؤكد من جديد** أمورا من بينها الحق السيادي للدول في تحديد سياستها الوطنية الخاصة بالهجرة وحققها في إدارة الهجرة ضمن نطاق ولايتها القضائية، بما يتفق مع القانون الدولي،
- ٦ - **نشدد** على أهمية التصدي للاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجه جميع البلدان النامية، بما فيها البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بمجالات نزاع والخارجة من النزاعات،
- ٧ - **نكرر التأكيد** على أن المتوسطات الوطنية القائمة على معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لا تتماشى مع النطاق المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة، ولا تعكس جميع خصائص البلدان النامية واحتياجاتها الإنمائية والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد؛ ونشير إلى أن خطة عمل أديس أبابا تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة لا تقف عند نصيب الفرد من الدخل، بالاستفادة من المبادرات القائمة، حسب الاقتضاء؛ ونسلم بوجود بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وبالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنتائج المحلي، والثغرات الهيكلية القائمة على جميع المستويات،
- ٨ - **نكرر تأكيد** الدعوة إلى المضي قدما في تلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المتوسطة الدخل من خلال أمور منها الاستجابة بصورة دقيقة لاحتياجاتها، مع مراعاة المتغيرات التي تتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل، وإزالة الصعوبات المتزايدة والشروط التي تعترض الحصول على الموارد المالية وغير المالية، حسب الاقتضاء؛ ونذكر بأن نسبة ٧٣ في المائة من سكان العالم الفقراء تتركز في هذه البلدان حيث يمكن أن يكون للتعاون أثر مضاعف في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد برعاية الجمعية العامة في أثناء دورتها الرابعة والسبعين لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،
- ٩ - **نشدد أيضا** على أهمية التصدي لمختلف الاحتياجات والتحديات الخاصة والمتنوعة التي تواجهها البلدان التي تقترب من تجاوز عتبة الدخل المتوسط الأعلى أو عبرتها مؤخرا، لكنها ما زالت تواجه ثغرات وأوجه ضعف هيكلية،
- ١٠ - **نرحب** بالجهود المبذولة على جميع المستويات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونسلم بأن جهودنا الفردية والجماعية، بعد مرور قرابة أربع سنوات على التنفيذ، قد أثمرت نتائج مشجعة في مجالات كثيرة. بيد أننا نشدد، بالنظر إلى التحديات التي تواجه المنطقة في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الفقر وأوجه عدم المساواة وازدياد الديون العالمية وانخفاض مستويات التعاون الدولي، على ضرورة زيادة معدلات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك معدلات التوعية بها على جميع المستويات، من أجل ضمان تحقيق أهدافنا لصالح الناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة،
- ١١ - **نقرر** بأن عدم المساواة، أو حتى حدوث ارتفاع في مستوى عدم المساواة، أمر لا يزال متفشيا في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حتى في البلدان التي تتسم بمستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وبأن زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية ضروريان للحد من أوجه عدم المساواة، وأن النمو الاقتصادي يلزم أن يكون مستمرا وشاملا للجميع ومنصفا، ونقر كذلك

بأن التصدي لعدم المساواة يقتضي، في جملة أمور، الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في العمل معاً، وفقاً للخطة الوطنية والسياسات العامة الوطنية، من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

١٢ - **نؤكد من جديد** التزامنا القوي بالقضاء على الفقر والجوع في كل مكان، وبالمضي في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، مع حماية البيئة وتشجيع الإدماج الاجتماعي، وبمكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك احترام وتعزيز جميع حقوق الإنسان الواجبة للكافة، بما في ذلك الحق في التنمية، وكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ووجود مجتمعات سلمية تستوعب الجميع ولا يترك فيها أحد خلف الركب، مع الحفاظ في نفس الوقت على الكوكب لصالح الأجيال المقبلة،

١٣ - **نرحب** بالجهود الجارية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، و**نلاحظ** مع التقدير اعتماد استراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية في إطار التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، التي اعتمدت في الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونؤكد أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وأن حماية حقوق الإنسان الخاصة بهن وإعمالها إعمالاً كاملاً أمران ضروريان لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والشامل للجميع والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة، ونوصي في هذا الصدد بزيادة تعميم النهج الجنساني في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ونشجع بلدان المنتدى على المساهمة بنشاط في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقدها في سانتياغو، في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩،

١٤ - **ندرك** أن المنطقة معرضة بدرجة كبيرة لتغير المناخ بسبب موقعها الجغرافي، ومناخها، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وبسبب العوامل الديموغرافية التي تشهدها، ونلاحظ في هذا الصدد مع القلق الاستنتاجات العلمية المتعلقة بحدوث احتراز عالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، الواردة في التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي يشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة الطموح والعمل، وننوه بترحيب بعض الدول، بما فيها جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتقرير؛ ونحيط علماً مع التقدير بنتائج الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وبخاصة المقررات المتخذة التي ستمكن من التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ونؤكد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وكفالة أن تسمح الموارد المخصصة لها بالتنفيذ الفعال للولاية التي تنص عليها؛ ونشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز جهودنا الرامية إلى التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز إمكانية الحصول على التمويل الدولي المتعلق بالمناخ من أجل دعم مساعي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية، لا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، مع التركيز بوجه خاص على زيادة قدرة أشد الفئات ضعفاً على الصمود،

١٥ - **نرحب** بالدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ٢ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ومؤتمر الأطراف التحضيري الذي سيعقد في سان خوسيه، كوستاريكا، ونعرب عن اهتمامنا بالمساهمة في نجاحهما،

- ١٦ - **نتطلع** في الوقت نفسه إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا الأمين العام إلى عقده في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ من أجل تسريع وتيرة العمل العالمي بشأن تغير المناخ،
- ١٧ - **نتفق** على أن تحسين نوعية البيئة في مدننا هو أحد التحديات الماثلة أمامنا على طريق تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي سيطلب بذل الجهود في العديد من المجالات، مثل تلوث الهواء والماء، وندرة المياه، والمرافق الصحية، والنقل المستدام، والإنتاج والاستهلاك المستدامين، وكفاءة الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة النظيفة، والإدارة المستدامة للنفايات، والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي، ونتطلع إلى الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة المقرر أن تعقد في أيار/مايو ٢٠١٩،
- ١٨ - **نشيد** بمبادرة "منطقة البحر الكاريبي أولاً" التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال فترة انعقاد دورتها السابعة والثلاثين في هافانا في أيار/مايو ٢٠١٨، وبدورات التعلم من الأقران المتعلقة بالتحديات التي تواجه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في إطار الاجتماعين الثاني والثالث للمنتدى،
- ١٩ - **نلاحظ** اعتماد الاتفاق الإقليمي بشأن الاطلاع على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف باسم اتفاق إسكاسو، وفتح باب التوقيع عليه، ونحيط علماً بتوقيع ١٦ بلداً وتصديق بلد واحد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عليه حتى الآن، باعتبار ذلك مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة،
- ٢٠ - **نقر** بأثر الكوارث على التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ونعترف بالحاجة إلى اعتماد نهج وقائي إزاء الحد من مخاطر الكوارث يكون أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الناس وشاملاً للجميع، وإلى إعادة مواءمة التمويل المتعلق بالمخاطر لاستباق مخاطر الكوارث والتخطيط لها والحد منها؛ ونلتزم بإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الخطط والسياسات والاستراتيجيات على جميع المستويات، بما يتسق مع الأولويات الوطنية، مع مراعاة آليات التنسيق المتعددة التخصصات والمشاركة بين المؤسسات؛ ونرحب بنتائج المنتدى الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، الذي استضافته حكومة كولومبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٨، ونتطلع إلى المنتدى الإقليمي السابع الذي ستستضيفه حكومة جامايكا في عام ٢٠٢٠،
- ٢١ - **نرحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقتنا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا من خلال دمجها في السياسات العامة، والترتيبات المؤسسية، وعمليات المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ ونشجع هذه البلدان على مواصلة تعميق الجهود الوطنية التي تبذلها في إطار هذا المسعى والمشاركة في تبادل المعرفة المتعمقة مع الأقران والشركاء في جميع أنحاء المنطقة؛ ونسلط الضوء في هذا الصدد على آليات التنسيق الوطنية الخاصة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالبالغ عددها ٢٩ آلية، والزيادة في عدد المبادرات الوطنية ودون الوطنية التي تشجع على الربط بين الأولويات والخطط والميزانيات الإنمائية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وجهود التوعية والتدريب الرامية إلى نشر خطة عام ٢٠٣٠ والتعريف بعلاقتها بالأهداف الإنمائية الوطنية؛ وكذلك تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية وغيرها من الجهات على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، في تحقيق التنمية المستدامة،

٢٢ - **نتطلع** إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي سيستعرض بتعمق في دورته لعام ٢٠١٩ أهداف التنمية المستدامة ٤ و ٨ و ١٠ وغير القابل للتجزئة الذي تتسم به الأهداف، ونعيد التأكيد في هذا الصدد على الالتزام بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وتكييف المناهج الدراسية لتواءم مع الطلب على المهارات الجديدة اللازمة لنظام الإنتاج، وتعزيز الاستثمار في فرص التعليم وإمكانيات الحصول عليها، مع مراعاة أهمية ضمان حياة خالية من الفقر؛ ونكرر التأكيد على الالتزام بالنمو الاقتصادي المستمر والشامل والمستدام وتوفير فرص العمل اللائق، والعمل على تحقيق المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وتضييق الفجوات في معدلات المشاركة في سوق العمل والدخول إليه، والسعي إلى حصول الجميع على الحماية الاجتماعية، والحد من عمل الأطفال، والتصرف بناء على التحولات التي تحدثها التكنولوجيات الجديدة، بالنظر إلى أن الأسر المعيشية في أمريكا اللاتينية تحصل على ٨٠ في المائة من إجمالي دخلها من العمل، الذي يشكل بالتالي القوة الدافعة للتغلب على الفقر والحصول على الحماية الاجتماعية؛ ونشير إلى التعهد بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ ونشدد على الالتزام القوي باتخاذ إجراءات فعالة فيما يتعلق بالمناخ؛ ونجدد التزامنا بالعمل على تهيئة مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، بالنظر إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية لا تزال هي الأكثر عنفا في العالم، على الرغم من أن دولها متعايشة مع بعضها البعض في سلام وغير منخرطة في نزاعات، والتزامنا كذلك بالحد بصورة ملموسة من الفساد بجميع أشكاله،

٢٣ - **نثني** على بلدان المنطقة التسعة عشر التي قدمت بالفعل استعراضات وطنية طوعية في الجزء الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبلدان الخمسة التي تستعد للقيام بذلك في عام ٢٠١٩، ومنها ثلاثة بلدان ستقدم استعراضا ثانيا، ونؤكد ما أبدته هذه البلدان التسعة عشر من التزام وحس قيادي في ما تبذله من جهود لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بطرق منها إدماج تلك الخطة في استراتيجياتها الوطنية وتعديل الترتيبات المؤسسية، ونوصي بمزيد من الإجراءات التطوعية والمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل، ونتطلع إلى تخصيص الوقت المناسب للعروض وللتعقيبات المنبثقة من عملية التعلم من الأقران،

٢٤ - **نقرر** بالحاجة إلى تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال هدف التنمية المستدامة ١٧، فضلا عن مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، وإلى السعي إلى تحقيق اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

٢٥ - **نعترف** بضرورة اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تعبئة الموارد الكافية للتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة،

٢٦ - **نلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من تحقيق بعض التحسن في الاقتصاد العالمي والإقليمي، فإن هذا الانتعاش لم يشمل جميع البلدان والقطاعات، ونقر بأن هذا النمو الاقتصادي قد ترك بعض الفئات والقطاعات السكانية خلف الركب؛ وبأنه لا تزال هناك مشاكل هيكلية تفاقمت بسبب تقلص فرص الحصول على التمويل الميسر، ولا سيما أمام البلدان المتوسطة الدخل، ونؤكد في هذا الصدد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة إلى بلدان المنطقة، وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء

بالمستويات المستهدفة من المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة لكل منها، ونكرر تأكيد أهمية زيادة التمويل المتعلق بتغير المناخ، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية؛ ونقر كذلك بضرورة اتخاذ إجراء ملموس وعاجل لتهيئة البيئة المؤاتية الضرورية على جميع المستويات من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما يشمل الجهود الوطنية والتعاون الدولي والإقليمي الذي يدعم السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة؛ واضعين في اعتبارنا أن لكل بلد سيادة دائمة كاملة بممارستها بحرية على كل ثرواته وموارده الطبيعية وأنشطته الاقتصادية،

٢٧ - نرحب في هذا الصدد بالطبعة الثانية عشرة من التوقعات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وندعو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الاستمرار في دراسة الأثر المترتب على فقدان إمكانية الحصول على المساعدة الإنمائية والتمويل الميسر فيما يتعلق بمكاسب التنمية مع انتقال البلدان عبر مستويات الدخل المختلفة، والكيفية التي يمكن بها للنظام الدولي والحكومات الوطنية كفالة الاستفادة للمكاسب الإنمائية مع انتقال البلدان نحو التنمية المستدامة، كما ندعوها إلى الاستمرار في الإبلاغ عن ذلك،

٢٨ - نلتزم بمواصلة العمل على قيام نظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي يستند إلى قواعد محددة ويكون منفتحاً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية،

٢٩ - نؤكد بالإضافة إلى ذلك أن التجارة، المصحوبة بسياسات داعمة مناسبة، يمكن أن تسهم في جملة أمور منها تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وفي القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

٣٠ - نؤكد من جديد أن الدول مدعوة بقوة إلى الامتناع عن سنن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية،

٣١ - نوصي بمضاعفة الجهود الرامية إلى الحد بصورة ملموسة من التدفقات غير المشروعة للأموال بحلول عام ٢٠٣٠، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وزيادة التعاون الدولي والحد من فرص تجنب دفع الضرائب للتأكد من أن جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، تسدد الضرائب إلى حكومات البلدان التي يحدث فيها النشاط الاقتصادي وتتولد فيها القيمة، ومن أن تلك القيمة توزع على نحو يعزز المساواة والإدماج على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ ونشير كذلك إلى أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثروتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية،

٣٢ - نؤكد من جديد أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعترف أيضاً بأن تحقيق التنمية المستدامة سيكون رهن المشاركة الفعالة للقطاعين العام والخاص، ونشجع، اعترافاً منا بأن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، على المواءمة بين حوافز القطاع الخاص والأهداف العامة الوطنية من أجل الاستثمار الطويل الأجل وفقاً للظروف والقدرات الوطنية، بما في ذلك أدوات ونهج التمويل المبتكرة، بهدف سد ثغرات عدم المساواة الهيكلية في المنطقة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

٣٣ - **نقرر** بأن التحويلات هي شكل من أشكال رأس المال الخاص ولا يمكن مساواتها بالتدفقات المالية الدولية الأخرى، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو غير ذلك من المصادر العامة لتمويل التنمية؛ ونشجع على اتخاذ تدابير ملموسة، حسب الاقتضاء، لخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة،

٣٤ - **نؤكد من جديد** أنه من المهم بالنسبة إلى منطقتنا أن تتوافر سبل الحصول على الموارد المالية وغير المالية وأن تجري تعبئة تلك الموارد، وأن يتم بناء القدرات من أجل تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية حسب ما يتفق عليه بين الأطراف، ونوصي كذلك بزيادة التعاون الدولي والإقليمي في مجالات منها تطوير العلوم والتكنولوجيا المحلية،

٣٥ - **نشدد** على الأهمية الحاسمة لزيادة بناء القدرات وتبادل المعارف وأفضل الممارسات من أجل التحول نحو التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

٣٦ - **نشدد كذلك** على الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونضع في اعتبارنا أن التغيير التكنولوجي يشمل أدوات جديدة وقوية يمكن أن تساعد في تحقيق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وفي هذا السياق ندعو المنتدى الإقليمي إلى أن يستأنف في جلسته الرابعة مناقشاته المتعلقة بالأثر الذي تحدثه التغييرات التكنولوجية الرئيسية السريعة، ومنها مثلاً الذكاء الاصطناعي، فيما يتعلق بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة؛ ونتطلع إلى تقارير آلية تيسير التكنولوجيا واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك النتائج المحدثة التي يخلصان إليها بشأن أثر التغييرات التكنولوجية الرئيسية السريعة على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، والتي ستعرض في إحدى جلسات المنتدى الرابع المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، من أجل الاسترشاد بما في المناقشات على الصعيد الإقليمي؛ ونتطلع إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة من أجل تقييم التقدم المحرز بشأن أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، والمؤتمر المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، واضعين في الاعتبار أن الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة لا ينبغي أن يغشي بصرنا عن تعهدنا بعدم ترك أي أحد خلف الركب؛

٣٧ - **نؤكد من جديد** أهمية حماية وتعزيز المعارف التقليدية والممارسات الثقافية والاجتماعية والبيئية للشعوب الأصلية وإسهامها في الجهود والمبادرات العالمية الرامية إلى ضمان سبل العيش المستدامة وأنماط وممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين والأمن الغذائي، في انسجام مع الطبيعة،

٣٨ - **نرحب** بالوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، خطة عمل بوينس آيرس + ٤٠، ولنلتزم بتنفيذها؛ ونكرر التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يقدمان مساهمة مهمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصراً مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلاً عنه؛ ونسلم بضرورة تعزيز الفعالية الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ونرحب بمساهمات التعاون فيما بين بلدان



الجنوب من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ ونشدد على أهمية التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتوفير التجارب والخبرات ذات الصلة؛

٣٩ - **نقر كذلك** بأن التعاون الثلاثي يُكَبِّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويُضيف قيمة إليه من خلال تمكين البلدان النامية التي تطلبه من أن تحدد مصادر عدد أكبر وأوسع نطاقاً من الموارد والخبرات والقدرات التي تقرر هي أنها بحاجة إليها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، ومن أن تحصل على تلك الموارد والخبرات والقدرات،

٤٠ - **نسلط الضوء** على التزام بلدان المنطقة بالتصدي للتحديات الإحصائية والمضي قدماً في إنتاج بيانات عالية الجودة لأغراض أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال وضع نظم المعلومات والسجلات الإدارية الموثوقة، المصنفة حسب نوع الجنس كلما أمكن، للتمكن من إجراء تحليل تفصيلي للتقدم المحرز، من أجل تحديد أوجه عدم المساواة التي تعاني منها أشد الفئات ضعفاً واحتياجاتها، مما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب، وننوه بالمساهمة التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفريق التنسيق الإحصائي لخطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنشأ في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين إلى مؤشرات المنطقة في التقرير الرباعي السنوات؛ ونوصي بمواصلة المساهمة على هذا النحو في وضع إطار إقليمي لمؤشرات المتابعة الإحصائية الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية، حسب الاقتضاء، بما يكمل إطار المؤشرات العالمية الرسمي؛ ونشجع المؤتمر الإحصائي للأمريكتين على مواصلة تحليل القدرات الإحصائية الوطنية في المنطقة بغية تحديد مجالات التعاون، بالتشاور مع الحكومات المعنية، من أجل المضي قدماً في إنتاج بيانات مصنفة وميسرة وموثوقة ومناسبة التوقيت،

٤١ - **نقر** بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ أهدافها وغاياتها، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني واحترام السياسات والأولويات الوطنية؛ وبأن هناك هُجْجاً ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة، متاحة لكل بلد وفقاً لظروفه وأولوياته الوطنية،

٤٢ - **نقر** بأن منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، بوصفه آلية إقليمية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ووسائل تنفيذها، وخطة عمل أديس أبابا، قد أصبح نموذجاً للتنسيق الإقليمي فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، مثل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

٤٣ - **نثني** على منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، لتوفيره فرصاً مفيدة لتبادل أفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة المتعددين في جلسات التعلم من الأقران بشأن الترتيبات المؤسسية، والقياسات والتحديات والأولويات الوطنية، والتحديات القائمة في منطقة البحر الكاريبي، والنهج التشاركية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومناير

متابعة أهداف التنمية المستدامة، والاستمرارية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والإطار المؤسسي، والتخطيط والميزنة لأغراض خطة عام ٢٠٣٠، وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد دون الوطني، والقدرات الإحصائية، والقياس والإسناد الجغرافي، التي نظمت خلال اجتماعات المنتدى الثلاثة التي عقدت حتى الآن، ونوصي بمواصلة إدراج جلسات التعلم من الأقران في اجتماعاته بشأن القضايا الناشئة الأخرى موضع الاهتمام، بناءً على الطلب وحسبما يحدده المنتدى،

٤٤ - نرحب بالممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات لآلية التنسيق الإقليمية وللمنسقين المقيمين في أثناء اجتماعات المنتدى، على أن تنظم اجتماعات المنسقين المقيمين بناءً على مشاورات مسبقة مع نظرائهم العاملين الوطنيين المعنيين، باعتبار ذلك فرصة للتفاعل مع الآلية الإقليمية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع الدول الأعضاء في المنتدى،

٤٥ - نحيط علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي الذي يقدم كل أربع سنوات بشأن التقدم المحرز والتحديات الماثلة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٢)</sup>، الذي اشتركت في إعداده اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكاتب الإقليمية لصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، والذي يتيح تحليلاً قائماً على الأدلة للفرص والتحديات لكي ننظر فيه في نهاية دورة السنوات الأربع الأولى، ومعلومات عن بعض الإجراءات الفردية والجماعية التي تقوم بها بلداننا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

٤٦ - نحيط علماً أيضاً مع التقدير بالتقارير التي قدمها رؤساء الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي والمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين والمجلس الإقليمي للتخطيط والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك بتقارير رؤساء الاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، من قبيل المؤتمر الوزاري المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاجتماع الإقليمي للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي المعني بالشيخوخة وحقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية، والقمة الأيبيرية - الأمريكية، وننوه بالمساهمة التي تقدمها إلى منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المعنى بالتنمية المستدامة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي، فيما يشكل تعبيرا آخر عن قيمة البعد الإقليمي،

٤٧ - **ندعو** بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المشاركة في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، المقرر عقدها في كوستاريكا في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ والدورة الثالثة للمؤتمر الإقليمي المعنى بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيعقد في المكسيك في النصف الثاني من عام ٢٠١٩،

٤٨ - **نرحب** بالعملية الجارية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتكييفها من أجل تقديم دعم أفضل إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونوافق على ما أشار إليه الأمين العام من ضرورة تجديد الهياكل الإقليمية، وتتطلع إلى دراسة الخيارات التي طرحها الأمين العام لإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل، مع تجنب اتباع نهج يقوم على أساس وجود صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات؛ ونثني بشدة على العمل الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجهود المتواصلة التي تبذلها لدعم العمليات التي تقودها البلدان؛ وملتزم بكفالة الاعتراف بوظائف اللجنة وولايتها والمحافظة عليها بصورة تامة، ولا سيما دورها الأساسي في البعد الإقليمي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ ونحث اللجنة على أن تشارك مشاركة كاملة في مبادرة الأمين العام لتجديد الأصول الإقليمية لصالح العمليات التي تقودها البلدان؛ وأن تزيد، في إطار ولاياتها، المبادرات الإقليمية الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب،

٤٩ - **نؤكد من جديد** على دور اللجنة بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، استنادا إلى ما يلي: '١' وظيفتها المتمثلة في الدعوة للاجتماعات باعتبارها منبرا حكوميا دوليا لتقديم المشورة في مجال السياسات والحوار؛ '٢' قدرتها على العمل كمركز فكري لوضع التوصيات المتعلقة بالتحليلات والسياسات؛ '٣' قدرتها على تزويد الدول الأعضاء بالتعاون التقني والدعم المتعلق بوضع المعايير وبناء القدرات، ونشدد في هذا الصدد على أهمية ضمان الموارد الكافية من الميزانية العادية من أجل الوفاء بولاية اللجنة،

٥٠ - **نؤكد** أهمية الحيز الإقليمي في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بنجاح من خلال ما يلي: '١' تعزيز النهج الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاتفاقات والنتائج المنبثقة من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة؛ '٢' ضرورة معالجة الثغرات وأوجه التداخل، مع مراعاة عدم وجود نموذج للنهج الإقليمي يقوم على أساس وجود "صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات"، وضرورة النظر في الخصائص المميزة لكل منطقة ونقاط القوة في آلياتها الإقليمية؛ '٣' ضرورة الحفاظ على المهام الحالية التي تؤديها بالفعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك التفاعلات التي تجري حاليا بين اللجان الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء،

٥١ - **نلتزم** بالمشاركة النشطة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بغية الاستفادة من الدروس المستخلصة في الدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وكذلك من العمليات الأخرى التي تجري في إطار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها،

٥٢ - نرحب بمساهمات جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة، وبمشاركة البرلمانين والحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في الاجتماع الثالث للمنتدى، وفقاً للقرار ٧٠٠ (د-٣٦) الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونشجع التزام تلك الجهات المتواصل بضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب،

٥٣ - نحيط علماً بعمل المجتمع المدني على تعزيز مشاركته، بما في ذلك عن طريق آلية مشاركة المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة، التي اعتمدها المجتمع المدني على هامش الاجتماع الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة،

٥٤ - نرحب بمشاريع من قبيل شبكة تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بهدف تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لحكومات المنطقة التي تضع آليات وطنية لتنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ والهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة أو تسعى إلى وضعها، ونشجع على استمرارها، حسب الاقتضاء،

٥٥ - نوصي بأن يقدم رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التقرير المرحلي الذي يقدم كل أربع سنوات، إلى جانب هذه الاستنتاجات والتوصيات وموجز الرئيس، بوصفها إسهامات إقليمية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي إطار الجمعية العامة، وفي الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، حسب الاقتضاء، بالإضافة إلى آلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي للنظر فيها على النحو الواجب وإتاحتها للمناسبات والعمليات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة،

٥٦ - نطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعد نسخة مستكملة من التقرير المرحلي بغرض عرضها على الاجتماع الرابع للمنتدى، وأن تقدمها قبل الاجتماع بشهرين، ضماناً لتوافر الوقت الكافي ولنظر الدول الأعضاء فيها على النحو المناسب،

٥٧ - نعرب عن تقديرنا العميق لجمهورية كوبا، بصفتها رئيسة الدورة السابعة والثلاثين، ولشيلي، بصفتها البلد المضيف، وللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لقيامها باتخاذ الترتيبات اللازمة للاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة وعقدتها للاجتماع.